

الأثار التفاعلية للفساد والإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي -دلائل من دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط

The Interactive Effects of Corruption and Government Spending on Economic Growth -Evidence from MENA Countries-

بوهرين فتيحة*
جامعة قسنطينة 2 - الجزائر
salimatebaibia@gmail.com

مرابط بلال
جامعة الجزائر 3 - الجزائر
merabetbilal101@gmail.com

طبايبية سليمة
جامعة قالة - الجزائر
fbouhrine@yahoo.fr

تاريخ القبول : 2020-01-25

تاريخ الاستلام: 2019-09-06

مستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى التحقيق في أثر الفساد على الإنفاق الحكومي، وتفسير الأثار التفاعلية لهذين الأخيرين على نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا "دول المينا". أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير ايجابي لمؤشر مكافحة الفساد على كل من الإنفاق الحكومي، الاستثمار والنمو الاقتصادي في حالة دول المينا ذات الدخل العالي، بينما التأثير السلبي سجل في حالة دول المينا ذات الدخل المتوسط بما فيها الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الفساد، الإنفاق الحكومي، النمو الاقتصادي، دول المينا.

تصنيف JEL: O47, O54, O53, O50

Abstract:

This study aims to investigate the impact of corruption on government spending, and to explain the interaction effects of these two components on the growth rate of per capita GDP in MENA countries. The results showed a positive impact of the control of corruption index on government spending, investment and economic growth in the case of MENA high-income economies. While, the negative effect was recorded in the case of MENA low-income economies.

Keywords: Corruption, Government Spending, Economic Growth, MENA

Jel Classification Codes : O47, O54, O53, O50

* المؤلف المراسل.

مقدمة:

الفساد قضية عالمية الانتشار تجتذب اهتمام العديد من المؤسسات الحكومية، المنظمات الدولية والأفراد. لقد تنامت هذه الظاهرة في مجالات عديدة خاصة الاقتصادية منها، ما جعلها تشكل خطرا على الاستقرار الوطني، الإقليمي والدولي. ولقد ارتبطت هذه الظاهرة بعدة عوامل ساهمت في انتشارها على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي، والتي كان لها أثار على النمو الاقتصادي للدول. وتعتبر بلدان شمال إفريقيا والشرق الأوسط من بين البلدان الأكثر فسادا حسب تقارير منظمة الشفافية الدولية والبنك الدولي، وهي تتفاوت فيما بينها من حيث التصنيف. إن انتشار ظاهرة الفساد بهذه البلدان ساهم في انخفاض النمو الاقتصادي بالرغم من الجهود المبذولة من هذه الدول في محاربة الظاهرة، عن طريق سن القوانين ووضع الهيئات المتخصصة لذلك.

أ- مشكلة الدراسة: من خلال ما سبق جاءت هذه الدراسة لتجيب على التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو الأثار التفاعلية للفساد والإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية التالية:

✓ ما المقصود بالفساد؟

✓ ما هي أنواع مؤشرات الفساد؟

ب- أهمية الدراسة: للدراسة أهمية كبيرة تكمن في:

- تفتي ظاهرة الفساد على المستوى الوطني، الإقليمي والدولي.

- تصنيف بلدان شمال إفريقيا والشرق الأوسط ضمن القائمة السوداء للدول الأكثر فسادا من قبل المنظمات الدولية في عدة فترات.

- أثرت ظاهرة الفساد على النمو الاقتصادي بنسب متفاوتة نتيجة تفاوت انتشار الظاهرة بين بلدان شمال إفريقيا والشرق الأوسط.

ت- أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى التحقيق في أثر الفساد على الإنفاق الحكومي، وتفسير الأثار التفاعلية لهذين الأخيرين على نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ث- الدراسات السابقة: تعتبر ظاهرة الفساد عامة والفساد الاقتصادي بصفة خاصة ظاهرة شديدة الانتشار، تأخذ أبعادا واسعة، وتتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها، وقد

تختلف درجة شموليتها من مجتمع لآخر. إن مناقشة علاقة الفساد بالنمو الإقتصادي لا تعد أمراً جديداً في أدبيات النمو، بحكم أن العديد من الدراسات قد قامت بتحليل آثار الفساد على المركبات الإقتصادية الكلية كالاستثمار والإنفاق الحكومي والنمو الإقتصادي. لهذا قمنا بتخصيص هذا القسم لعرض مجموعة من الدراسات الهامة والتي تمثل حيز الأساس لهذا البحث، بحكم مساهمتها الكبيرة في توسيع فهمنا للموضوع، وضبط إطاره العام بما يتلاءم والأهداف المرجو تحقيقها.

نبدأ بدراسة **Mauro (1995)**، والتي سعى من خلالها إلى تحديد القناة التي يؤثر فيها كل من الفساد ومجموعة من مؤشرات النوعية المؤسساتية على النمو الإقتصادي. مستعينا بمجموعة من المؤشرات الصادرة عن قاعدة **BI (Business International)** وقد تمثلت هذه المقاييس في مؤشر الفساد، مؤشر تعقيدات الإجراءات الرسمية ومؤشر فعالية النظام القضائي. من النتائج التي توصلت لها دراسة **Mauro**، أن الفساد يتسبب في تراجع الاستثمار ما يعني بالضرورة تراجع النمو الإقتصادي، حيث جاء الارتباط السلبي بين الفساد والاستثمار من جهة. وبين الفساد والنمو الإقتصادي من جهة أخرى معنوياً إحصائياً. هذا ويرى **Mauro (1998)**، أنه من المهم تحليل أداء الحكومات خاصة عندما يتعلق الأمر بتأثر مركبات الإنفاق الحكومي المختلفة بالفساد السائد في كل بلد. في تحقيقه حول هذه العلاقة، نجد بأن الباحث قدم دلائل على وجود علاقة سلبية ذات معنوية إحصائية بين الفساد والإنفاق الحكومي، مركزاً على حجم الإنفاق الحكومي المخصص لقطاع التعليم (توافقت هذه النتيجة مع ما وجدته كل من **Shleifer و Vishny (1993)**))، منوهاً إلى أن التفسير الذي يمكن وضعه حول طبيعة الارتباط المشاهد بين الفساد ومركبات الإنفاق الحكومي يعود لسهولة تحصيل الحكومات الفاسدة للرشاوي من بعض عناصر الإنفاق (قطاعات معينة) أكثر من العناصر الأخرى على غرار قطاع التعليم، الذي يعد مصدراً غير جذاب بالنسبة للباحثين عن العوائد السريعة.

دراسة أخرى لنفس الباحث **Mauro (2004)**، أشار فيها إلى وجود ارتباط وثيق بين الفساد وتباطؤ النمو من جهة، وبين الفساد وعدم الاستقرار السياسي من جهة أخرى. وقد طرح فيها عدداً من الأسئلة أترى بها النقاش حول الأثر السلبي للفساد على النمو، من بينها ما يلي: إذا كانت تكاليف الفساد كبيرة جداً، لماذا لا تسعى البلدان لتحسين مؤسساتها واقتلاع جذور الفساد؟ لماذا يظهر بأن العديد من البلدان ما تزال تعرف انتشاراً واسعاً للفساد في شتى الميادين؟ وهل انخفاض وتيرة النمو سببها التغيير المستمر للحكومات أثناء الثورات والانقلابات؟

أظهرت نتائج الاختبارات الإحصائية، أن البلدان التي تملك قطاعا عاما كبيرا غير أنها تمتاز بضعف في الإنتاجية، تملك مجموعة واسعة من الوسائط التي تظهر وضعية استقرار سيئة في الأجل الطويل (ما يعني أنها تمتاز بتباطؤ معدلات نموها وانتشار واسع للفساد في إقتصادياتها)، على العكس من ذلك فإنها تملك مجموعة ضيقة من الوسائط الخاصة بوضعية الاستقرار الجيدة.

بدورهم، قام **D'Agostino** وآخرون (2016) و (2017) بتسليط الضوء على النقاش الكبير القائم حول تأثيرات الفساد والإنفاق الحكومي على النمو، كما أعطوا تلميحا على أن عددا قليلا من الدراسات قد اهتمت بكيفية تأثير التفاعلات بين هاتين المتغيرتين على النمو الإقتصادي. قامت دراستهم التجريبية على استخدام نموذج النمو الداخلي الموسع، والذي يأخذ في الحسبان تأثيرات الفساد على مركبات الإنفاق الحكومي والمتمثلة في الإنفاق العسكري والإنفاق الاستثماري. أظهرت النتائج أن التفاعلات بين الفساد والاستثمار، وبين الفساد والإنفاق العسكري تبدي تأثيرا سلبيا قويا على النمو الإقتصادي. هذا وقد توافقت نتائج القياس مع التوقعات النظرية لتؤكد مساهمة الإنفاق الحكومي الاستثماري في تحسين مستويات النمو الإقتصادي، في حين أن توسع أعباء القطاع العسكري، الإنفاق الحكومي الجاري والمستوى العالي للفساد كلها تملك تأثيرا سلبيا على النمو الإقتصادي.

Saha و Ben Ali (2017)، في إطار سعيهما لتحليل دور التنمية الإقتصادية ومساهمتهما في كبح الفساد، وكذا التحقيق حول ما إذا كانت الحريات السياسية والإقتصادية تساهم في خفض الفساد في الدول الغنية بالموارد على عينة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة 1984-2013، وجدا دلائل قوية على أن العلاقات التفاعلية بين الحريات السياسية والاقتصادية وحجم الحكومة تؤدي إلى تراجع الفساد، على العكس من ذلك، فإن الارتفاع في الدخل يؤدي إلى إرتفاع الفساد خاصة في الدول الغنية بالموارد الطبيعية. ج- المنهج: في إطار تحقيقنا حول العلاقة التي تربط بين الفساد، الإنفاق الحكومي والنمو الإقتصادي، قمنا باستخدام مؤشر مكافحة الفساد **CCOR** الخاص بقاعدة **WGI** وكذا مجموعة من المتغيرات الأساسية والمتمثلة في متوسطات كل من حجم الاستثمار، الإنفاق الحكومي والنمو الإقتصادي من أجل تحليل وضعية 19 دولة من شمال إفريقيا والشرق الأوسط خلال الفترة 1996-2015.

ح- هيكل الدراسة: سعيا منا لتحقيق أهداف بحثنا والمتمثلة في تحديد طبيعة تأثير الفساد على النمو الإقتصادي سواء كان ذلك بشكل مباشر أو بشكل تفاعلي مع مركبة الإنفاق العام

(غير مباشر)، رأينا أنه من المناسب تقسيم ورقتنا البحثية على النحو التالي: القسم الأول عبارة عن مقدمة مفصلة ، القسم الثاني خصص لتقديم الإطار النظري لظاهرة الفساد من حيث التعريف ، الأنواع ، قياس الظاهرة مع إبراز أهم الإحصائيات حولها على المستوى العالمي والإقليمي ، القسم الثالث يتناول البعد التطبيقي لهذا الموضوع، قسم رابع وأخير كخاتمة شاملة لأهم الاستنتاجات والتوصيات، ندرج بعده قائمة من المراجع الموظفة في البحث مع مجموعة من الملاحق.

□- الإطار النظري لظاهرة الفساد:

لقد اهتم كل من الباحثين والمنظمات الدولية والإقليمية بظاهرة الفساد ، نتيجة لما هذه الأخيرة من أثار على الاقتصاد الوطني والدولي، وعليه سنتناول في هذا الجزء من الدراسة الفساد من حيث المفهوم، الأنواع، والإحصائيات.

1-1- تعريف الفساد: إن الاهتمام بقضية الفساد في جداول الأعمال الدولية عرف تسارعا استثنائيا في فترة قصيرة من الزمن، فبعد أن كان عنصرا مهمشا في برامج الإعانة الدولية، صار في الوقت الحاضر يشغل موقعا متميزا في معظم مشاريع التنمية. اليوم، أصبح يعرف عن الفساد بأنه عامل أساسي في عرقلة التنمية في مناطق واسعة من العالم، باعتباره مسؤولا عن خلق أنماط خاطئة لسلوكات الأفراد وبروز علاقات اقتصادية مخالفة للقوانين الأساسية للتنمية الاقتصادية (Urra, 2007, P1). لقد بات الفساد بصفة عامة والفساد الحكومي بصفة خاصة يشكل تهديدا للاستثمار وعائقا خطيرا أمام النمو الإقتصادي والتنمية، لأسباب عديدة أبرزها أنه يعمل على تشويه المحيط الاقتصادي والمالي، يقلل من فعالية الحكومة والأعمال التجارية. يمكن الأفراد من تولي مناصب في السلطة من خلال الرعاية والوساطة بدلا من مؤهلاتهم وقدراتهم، أخيرا وليس آخرا يدخل عدم الاستقرار في العمليات السياسية (Howell, 2012, P.4). إن التعريف العام الذي يمكن وضعه للفساد الحكومي هو استغلال المسؤولين الحكوميين للممتلكات العامة من أجل تحقيق مكاسب شخصية (Shleifer and Vishny, 1993, P. 599). حيث عرف البنك الدولي الفساد بأنه " دفع رشوة أو العمولة المباشرة إلى الموظفين والمسؤولين في الحكومة وفي القطاعين العام والخاص لتسهيل عقد الصفقات"(محمود عبد الفضيل: العدد243، 1999، ص6) ، من خلال ما سبق يمكننا أن نعرف الفساد بأنه ظاهرة متشعبة المعالم منتشرة في كل مكان وزمان، لها عدة أشكال والتي سنوضحها في العنصر الموالي.

2-1 أشكال الفساد: تتعدد أشكال الفساد وتتنوع، فنجد من أمثلة ذلك الرشاوي المدفوعة للمسؤولين الحكوميين، التداول النقدي للعقود الرسمية، اختلاس الأموال العامة (**Kunied et al, 2014, P.81**), إلا أن من أكثر هذه الأشكال شيوعاً تلك التي لها علاقة مباشرة بالأعمال التجارية، متجسدة في مطالبات المدفوعات الخاصة والرشاوي المرتبطة برخص الاستيراد والتصدير، عدم إحترام ضوابط الصرف، التهرب الضريبي والتنصل من تسديد القروض الممنوحة، كل هذا يحول دون فعالية الأعمال التجارية ما يقود إلى سحب أو حجب الاستثمار وتباطؤ مسيرة النمو والتنمية.

من خلال ما سبق يمكننا أن نبرز أشكال الفساد أو مظاهره في(بوهرين فتيحة، طبائبية سليمة: 2019 ، ص 6-7):

أ/الرشوة: تمثل الرشوة انحراف الفرد وخروجه عن مساره الطبيعي الإنساني، وتشكل نوعاً من أنواع الجرائم. تعرف الرشوة بمعناها العام أنها الاتجار بأعمال الوظيفة والخدمة العامة، أو استغلال مركزه الوظيفي في خدمة أغراضه الشخصية، وبذلك يطلب أو يقبل أو يحصل على عطية أو وعود أو أية منفعة أخرى لأداء عمل من أعمال وظيفته أو الامتناع عنها.

ب/ التزوير: وهي جريمة مالية أو تجارية تتضمن قيام الموظف المسئول بتزوير المستندات أو إتلاف بعضها أو تحريفها أو إضافة معلومات كاذبة عليها، من أجل تحقيق مكسب مالي، وتتمثل في تزوير الإيصالات الرسمية بذكر مبلغ قليل عن المبلغ المدفوع فعلياً وتغيير مواعيد السداد للمستحقات بأنواعها المصرفية أو الضريبية، للاستفادة من فوائدها

ج/ الاختلاس: يقصد بجريمة الاختلاس الاستيلاء على حيازة كاملة للشيء بعنصره المادي والمعنوي بغير رضا مالكة أو حائزه .

د/ المحسوبية: عرف ريتشارد جراهم المحسوبية بأنها مجموعة من الأفعال القائمة على مبدأ خذ هناك وأعط هنا ، بأسلوب يتيح لكل من العملاء والرعاة جني الخيرات من دعم الآخر.

هـ/ المحاباة: أي تفضيل جهة على أخرى في الخدمة دون وجه حق للحصول على مصالح معينة.

و/ الوساطة: التدخل لصالح فرد ما، أو جماعة دون الالتزام بأصول العمل والكفاءة اللازمة مثل تعيين شخص في منصب معين لأسباب تتعلق بالقرابة أو الانتماء الحزبي رغم كونه غير كفؤ أو مستحق.

1-3 - قياس ظاهرة الفساد: في ظل تزايد الاهتمام بدراسة تأثيرات الفساد على المركبات الاقتصادية الكلية والنمو الاقتصادي، تزايدت الحاجة إلى استخدام مقاييس للفساد، ما دفع بالعديد من المؤسسات إلى إصدار مجموعة واسعة من المؤشرات، مثل هذه المؤسسات نجد

وكالات الإعانة الدولية، المنظمات غير الحكومية، الشركات الاستشارية والجهات الفاعلة في قطاع الأعمال (Urta, 2007, P2). إلا أنه ومن بين أكثر المؤشرات التي تحظى بسمعة جيدة في الوقت الراهن، نجد كلا من: مؤشر CPI (Corruption Perception Index) والذي يصدر سنويا عن منظمة الشفافية الدولية (Transparency International) TI، مؤشر BEEPS (Business Environment and Enterprise Survey) أو ما يطلق عليه بمؤشر الأعمال الدولي، وأخيرا مؤشر مكافحة الفساد CCOR (Control of Corruption) الذي بناه Kaufmann وآخرون والصادر عن قاعدة البنك الدولي ضمن تقارير الحوكمة حول العالم (WGI) (Worldwide Governance Indicators) (Urta, 2007, P5).

1-4- إحصائيات حول ظاهرة الفساد: بالرجوع الى التقرير الصادر عن منظمة الشفافية الدولية لعام 2018 نستخلص ما يلي:

- احتلال الدانمرك المركز الأول كأقل الدول فسادا وهذا برصيد 88 نقطة،
 - احتلال الصومال المركز الأخير برصيد 10 نقاط،
 - احتلال الولايات المتحدة المركز 22 برصيد 71 نقطة، وبالتالي خروجها من قائمة أفضل 20 دولة،
 - احتلال سوريا واليمن المركز 178، أما الإمارات العربية فاحتلت المركز 23 برصيد 70 نقطة لتكون بذلك اقل الدول العربية فسادا.
- والجدول الموالي يبين لنا ترتيب الدول العربية ضمن مؤشر الفساد 2018 .

الجدول رقم 1 : ترتيب الدول العربية ضمن مؤشر الفساد العالمي لسنة 2018

الترتيب	البلد
23	الإمارات
33	قطر
58	عمان
58	الأردن
58	السعودية
73	المغرب
73	تونس

78	الكويت
99	البحرين
105	الجزائر
105	مصر
124	جيبوتي
138	لبنان
144	جزر القمر
144	موريتانيا
168	العراق
170	ليبيا
170	السودان
176	اليمن
178	سوريا
180	الصومال

المصدر: منظمة الشفافية الدولية

2- تحليل أثر الفساد على الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط:

نخصص هذا القسم لتقييم أثر الفساد على الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، مستعينين بأدوات الإحصاء الوصفي في ذلك. من أجل الإحاطة بزوايا الموضوع، سنقوم في مرحلة أولى بتحليل أداء دول المينا من حيث مؤشر مكافحة الفساد، ندرس بعد ذلك طبيعة الأثر المباشر للفساد على النمو الاقتصادي، لتتوسع في مرحلة أخيرة عبر تحليل الأثر التفاعلي للفساد والإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في 19 دولة من شمال إفريقيا والشرق الأوسط (الملحق 1 يشمل قائمة دول عينة الدراسة خلال الفترة 1996-2015)؛ وحتى تأخذ الدراسة بعدها التطبيقي، قمنا باستخدام عدد من المتغيرات والتي تمثلت في مؤشر مكافحة الفساد، الإنفاق الحكومي، الاستثمار ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام. ويقدم الجدول المدرج في الملحق رقم 2 وصفا مدققا لهذه المتغيرات ومصادر الحصول على بياناتها الإحصائية.

ومن أجل اقتفاء ظاهرة الأجل الطويل، قمنا بحساب المتوسطات البسيطة لهذه المتغيرات خلال فترة الدراسة الممتدة من سنة 1996 إلى 2015.

2-1- تحليل أداء دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط من حيث مكافحة الفساد:

لتقييم أداء دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من حيث مكافحة الفساد، سنستعين بالقيم المتوسطة لمؤشر مكافحة الفساد (CCOR) خلال الفترة 1996-2015، الصادر عن قاعدة البنك الدولي لمؤشرات الحوكمة (WGI 2016) والذي قام ببنائه Kaufmann وآخرون سنة 1997. حيث يبدو حسب قيم هذا الأخير (أنظر الجدول المذكور في الملحق 3) أن دول المينا ذات الدخل العالي قد حققت أداء جيدا خلال فترة الدراسة (قيمة المؤشر مساوية لـ 0.44) على عكس دول المينا ذات الدخل المتوسط التي كان أداءها سيئا (قيمة المؤشر مساوية لـ -0.64). وإذا دمجنا المجموعتين الجزئيتين في عينة كلية لوجدنا أن الدول كافة تبدي أداء سائبا من حيث مكافحة الفساد (-0.29)، وعن ترتيب الدول ذات الدخل العالي، فيظهر بأن قطر قد احتلت المرتبة الأولى من حيث مكافحة الفساد بمعدل مساو لـ (0.93)، تليها الإمارات العربية بمعدل متقارب (0.90)، تأتي الكويت في المرتبة الثالثة بمعدل مساو لـ (0.46)، بعدها عمان والبحرين (0.34 و 0.33 على التوالي)، لتحصل المملكة العربية السعودية على المرتبة الأخيرة بأسوأ أداء في هذه المجموعة، جسدها قيمة المؤشر المساوية لـ (-0.18).

نأتي للمجموعة الثانية والتي تمثل اقتصاديات الدخل المتوسط، مركزين في هذا الباب على تقييم وضعية الجزائر عبر المقارنة المعيارية مع الدول الأخرى. فبتحليلنا لوضعية دول شمال إفريقيا وجدنا بأن الجزائر تحتل المرتبة ما قبل الأخيرة مسجلة معدلا مساويا لـ (-0.61) تلحقها ليبيا (-1.10)، هذا وتكتسح كل من تونس، المغرب ومصر المراتب الثلاثة الأولى من حيث أداء مكافحة الفساد بـ (-0.03)، (-0.20) و (-0.50) على التوالي.

لكن رغم ما تبديه هذه الدول الثلاثة إلا أنه يتجلى بوضوح بأن أداءها كان سيئا وهو ما عكسته القيم السلبية للمؤشر. يتحسن أداء الجزائر عندما تتكامل في مجموعة البلدان المصدرة للنفط (مع كل من السعودية، قطر، العراق والكويت) محققة أداء مساويا لـ (-0.16). وعن تقييم اقتصاديات الدخل المتوسط كافة، نجد بأن الأردن قد حصدت المرتبة الأولى مسجلة معدلا موجبا وجيدا مكافئا لـ (0.16) بينما ذيل المجموعة كان من نصيب العراق بـ (-1.39) بأسوأ أداء.

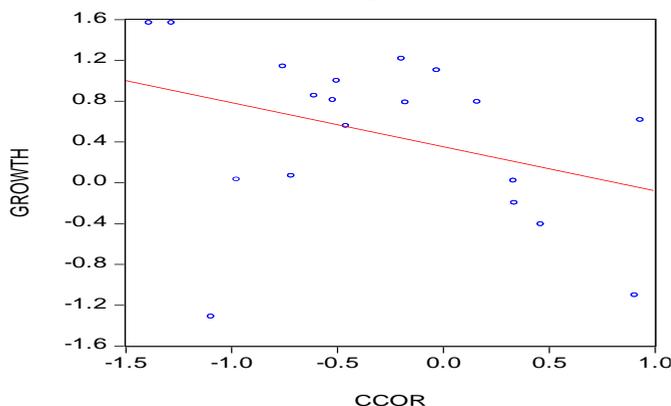
2-2- تحليل الأثر المباشر للفساد على النمو الاقتصادي:

حسب تقييمنا السابق لأداء دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط يتجلى لنا بأن هذه الدول تبدي أداء سيئاً من حيث مكافحة الفساد، وبالتالي فإن ما يمكن إستنتاجه عن هذه الوضعية هو تدهور في عناصر جذب رؤوس الأموال الأجنبية ومن ثم عرقلة مسيرة الاستثمار والذي كما نعرف بأنه العجلة الرئيسية لدفع مستويات النمو نحو قيمها المرغوبة. إن هذه النتيجة يعكسها الشكل 1، حيث يتجلى بوضوح الأثر السلبي للفساد على النمو الإقتصادي المحقق في هذه البلدان.

الشكل 1: الأثر المباشر للفساد على النمو الإقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال

إفريقيا

خلال الفترة 1996-2015



المصدر: إعداد الباحثين

تتوافق نتيجتنا مع ما وجدته Tanzi (1998)، والذي يرى بأن للفساد آثارا سلبية على كل من الكفاءة الإقتصادية والنمو الإقتصادي، فهو يضعف الحافز على الاستثمار والنشاط الإنتاجي، إضافة لأثره السلبي على نوعية وكفاءة المرافق العامة والأسواق وتخصيص الموارد والعدالة في توزيع الدخل. فالفساد يضع قيودا على الدولة ما يجعلها عاجزة عن أداء وظائفها الإقتصادية الأساسية والمتمثلة في وضع وتنفيذ السياسات الإقتصادية، تخصيص الموارد، وإعادة توزيع السلع والرفاه بين أفراد المجتمع. كما أنه يقوض من سيادة القانون ويعيق تشكيل حكومة خاضعة للمساءلة، ويفرض على الدولة قيودا من خلال وقعه غير المواتي على ماليتها العامة فيقلل من الإيرادات العامة ويزيد من حجم الإنفاق العام لزيادة فرص التهرب الضريبي ومحاولات الحصول على الإعفاءات الضريبية بالطرق غير المشروعة، ورفع تكاليف بناء وتشغيل لمشروعات العامة. من جهة أخرى يخلق الفساد عدم الاستقرار الناجم عن توسع القطاع الخفي أو ما يطلق عليه بإقتصاد الظل، من خلال الابتزاز والفساد

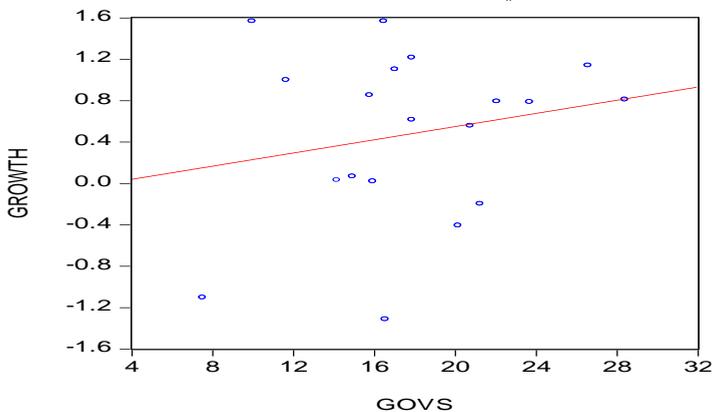
والبيروقراطية في إنجاز تراخيص الأعمال، وهنا تعجز الحكومات في ظل مستوى مرتفع من الفساد عن تشجيع الاستثمار وروح المبادرة، لتفرض بذلك أعباء إضافية على رجال الأعمال عند قيامهم بمزاولة أنشطتهم الإنتاجية تتمثل في غرامات كريمة يتحملها صاحب المشروع، فيقل بالتالي الحافز على الاستثمار.

3-- تحليل الأثر التفاعلي للفساد والإنفاق الحكومي على النمو الإقتصادي:

يمثل الشكل 2 العلاقة القائمة بين حجم الإنفاق الحكومي والنمو الإقتصادي في دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط، حيث يظهر بأن مركبة الإنفاق الحكومي تملك أثرا موجبا على النمو الإقتصادي وهو ما يتوافق مع ما نصت عليه النظرية الإقتصادية ونتائج الدراسات السابقة.

لقد أعطت النظرية الإقتصادية الكينزية أهمية بالغة للإنفاق الحكومي كأحد مكونات الطلب الكلي الفعال وأحد أدوات السياسة المالية، وقد كان الهدف الرئيسي من ذلك هو زيادة الطلب الفعال كشرط ضروري لتحقيق معدلات نمو مثالية في الأجل الطويل، ويتم ذلك من خلال آلية المضاعف الذي يوضح أثر الإنفاق الحكومي على زيادة الدخل القومي. دعمت مجموعة من الدراسات السابقة هذه النتيجة، مثال ذلك ما توصل له كل من Morozumi و Francisco (2016) عند تقييمهم لدور المؤسسات في تفسير العلاقة القائمة بين الإنفاق الحكومي والنمو الإقتصادي، حيث أظهرت نتائجهم بأنه عندما تدفع المؤسسات الحكومات إلى أن تكون مسؤولة أمام عامة المواطنين، فإن رأس المال العام المنفق سيشجع النمو الإقتصادي. هذا وقد بين الباحثان بأن الأثر المولد على النمو في ظل وجود حكومة مسؤولة يجب أن يُدعم بشفافية ونزاهة مصادر التمويل المختلفة، إعادة تخصيص الإنفاق الجاري وارتفاع عجز الميزانية. عكس ذلك، أكد كل من Yanikkaya و Butkiewicz (2011) عند تحليلهم لتأثير الإنفاق الحكومي على النمو الإقتصادي (أخذين بعين الاعتبار الكيفية التي تؤثر بها فاعلية الحكومة على كفاءة الإنفاق العام)، أن الإنفاق الكلي له تأثير سلبي على النمو في الدول المتقدمة. أما عن حالة الدول النامية، فقد بينت نتائجهم بأن الإنفاق الاستهلاكي الحكومي هو الآخر يعود بالضرر على النمو الإقتصادي، والسبب وراء ذلك هو عدم فاعلية القرارات والسياسات الموضوعية من قبل حكومات هذه البلدان. هذا وقد أوصى الباحثان الدول النامية الحد من النفقات الحكومية الاستهلاكية وتوجيه أموالها للاستثمار في البنية التحتية لتحقيق معدلات نموها المرغوبة.

الشكل 2: أثر الإنفاق الحكومي على النمو الإقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة 1996-2015

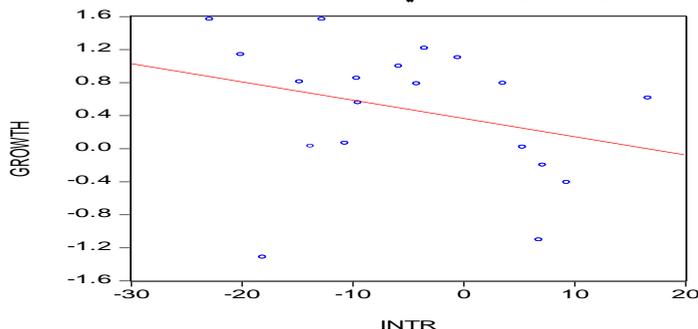


المصدر: إعداد الباحثين

يوضح الشكل 3 الأثر السليبي الناتج عند القيام بتفعيل مركبة الإنفاق العام مع مؤشر الفساد ووقعه على معدلات نمو دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. توافقت هذه النتيجة مع ما توصل له Aghion وآخرون (2016) عند دراستهم لآثار الضرائب والفساد على النمو الإقتصادي، مبينين في هذا الصدد أن للضرائب تأثيراً موجبا ومتزايدا على النمو، إلا أن ما يحول هذا التأثير نحو العكس، هو المستوى العالي للفساد السائد في البلدان، والذي يعمل على تشويه مناخ الاستثمار ويتسبب في عزوف أصحاب رؤوس الأموال عن إقامة مشاريع استثمارية، تدر الفائدة لهذه الدول بدءا بتحسين فعالية الهيكل الضريبي في تحصيل الموارد المالية الضرورية لتمويل منشآت البنية التحتية خاصة، ومن ثم تحسين مسيرة النمو في هذه الدول.

الشكل 3: الأثر التفاعلي للإنفاق الحكومي والفساد على النمو الإقتصادي في دول الشرق

الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة 1996-2015



المصدر: إعداد الباحثين

في إطار تحليل نفس الفكرة، نجد بأن Delgado وآخرين (2014)، قد تحصلوا على نتائج متوافقة مع ما قدمته الأدبيات الإقتصادية السابقة، التي سعت إلى تحديد العلاقة التي تربط الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الإقتصادي، حيث أثبتوا وجود علاقة ترابطية ايجابية بين الاستثمار الأجنبي والنمو الإقتصادي، لكن أبرز ما تم إستنتاجه أن الفساد يعمل على تخفيض فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الإقتصادي.

4. خاتمة:

سعيانا من خلال هذه الورقة البحثية إلى تفسير آثار الفساد والإنفاق الحكومي على النمو الإقتصادي، وذلك من خلال تحليل وضعية 19 دولة من شمال إفريقيا والشرق الأوسط خلال الفترة 1996-2015. وظفنا في دراستنا الوصفية مجموعة من المتغيرات الإقتصادية والمتمثلة في مؤشر مكافحة الفساد، الاستثمار، الإنفاق الحكومي والنمو الإقتصادي. أظهرت نتائج الدراسة وجود ارتباط موجب بين الإنفاق الحكومي والنمو الإقتصادي هذا من جهة، وبين الاستثمار والنمو الإقتصادي من جهة أخرى. ينحرف هذا التأثير ايجابي نحو السلب عند إدراج متغيرة الفساد، التي يبدو بأنها تملك آثارا مباشرة سلبية على النمو الإقتصادي، وأثارا سلبية أخرى غير مباشرة جسدها التفاعل الحاصل بين مركبة الإنفاق الحكومي والفساد. من بين النتائج المحصلة كذلك، وجود تأثير ايجابي لمؤشر مكافحة الفساد على كل من الإنفاق الحكومي، الاستثمار والنمو الإقتصادي في حالة دول المينا ذات الدخل العالي، بينما التأثير السلبي سجل في حالة دول المينا ذات الدخل المتوسط بما فيها الجزائر. من أهم ما تم إستنتاجه، أن الدول التي تحرص على مكافحة شتى أنواع الفساد تحقق مستويات عالية من حيث أداء النمو، عكس بقية دول المينا وعلى الخصوص دول شمال إفريقيا التي تحقق أداء ضعيفا، والسبب في ذلك تفشي الفساد في شتى المجالات الإقتصادية، غياب ترشيد الإنفاق الحكومي وضعف الهيكل الضريبي وارتفاع مستوى الدين الحكومي سواء كان محليا أو أجنبيا، وكذا كبر حجم القطاع غير الرسمي مما يضعف الأداء الضريبي، كل هذا يحول دون دعم الاستثمار المحلي وتشجيع جذب الاستثمار الأجنبي. وعليه أوصت الدراسة بضرورة خلق ضوابط تشريعية ورقابية تمتاز بالشفافية في إطار الإصلاح السياسي وتبني النظم الديمقراطية، ترشيد وتفعيل كفاءة الإنفاق العام عن طريق تحديد سقف للإنفاق الحكومي، تبني سياسات هيكلية من شأنها زيادة الإيرادات العامة للدولة عن طريق رفع كفاءة المؤسسات الحكومية.

5. قائمة المراجع:

- 1- محمود عبد الفضيل(1999) : "الفساد وتداعياته في الوطن العربي ، " مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 243، لبنان ، ص 6 .
- 2- بوهرين فتيحة، طبائية سليمة، عبد السلام ابو طبنجة(2019) : دراسة تحليلية لمؤشرات الفساد بالجزائر خلال الفترة 2000-2017 ، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الدولي الخامس لكلية الاعمال في جامعة مؤتة بالشراكة مع كلية العلوم الاقتصادية الجزائر ، قائمة 1945 ماي 8 والتجارية وعلوم التسيير في جامعة 8 ماي 1945 قائمة، الاردن، 8-10 اكتوبر 2019 ، ص 5-6
- 3- Aghion Philippe, Akcigit Ufuk, Cagé Julia and Kerr William .R (2016): **"Taxation, Corruption and Growth"**, European Economic Review, Vol. 86, Elsevier B.V, PP. 24-51.
- 4- Butkiewicz James .L and Yanikkaya Halit (2011): **"Institutions and the impact of Government Spending on Growth"**, Journal of Applied Economics, Vol. XIV, PP. 319-341.
- 5- Cimpoeru Maria Violeta and Cimpoeru Valentin (2015): **"Budgetary Transparency: an Improving Factor for Corruption Control and Economic Performance"**, 22nd International Economic Conference –IECS 2015 "Economic Prospects in the Context of Growing Global and Regional Interdependencies", Procedia Economics and Finance, Vol. 27, Elsevier B.V, PP. 579-586.
- 6- Cooray Arusha, Dzhumashev Ratbek and Schneider Friedrich (2017):**"How Does Corruption Affect Public debt? An Empirical Analysis"**, World Development, Vol. 90, Elsevier Ltd, PP. 115-127.
- 7- D'Agostino Giorgio, Dunne J. Paul and Pieroni Luca (2016): **"Government Spending, Corruption and Economic Growth"**, World Development, Vol. 84, Elsevier Ltd, PP. 190-205.
- 8- D'Agostino Giorgio, Dunne J. Paul and Pieroni Luca (2017): **"Corruption and Growth in Africa"**, European Journal of Political Economy, Vol. 43, Elsevier BV, PP. 71-88.
- 9- Delgado Michael .S, McCloud Nadine and Kumbhakar Subal .C (2014):**"A Generalized Empirical Model of Corruption, Foreign**

- Direct Investment and Growth**", Journal of Macroeconomics, Vol. 42, Elsevier Inc, PP. 298-316.
- 10- Dzhumashev Ratbek (2014): "**Corruption and Growth: The Role of Governance, Public Spending and Economic Development**", Economic Modelling, Vol. 37, Elsevier B.V, PP. 202 – 215.
- 11- Farooq Abdul, Shahbaz Mohamed, Arouri Mohamed and Teulon Frédéric (2013): "**Does Corruption impede Economic Growth in Pakistan?**", Economic Modelling, Vol. 35, Elsevier B.V, PP. 622 – 633.
- 12- Huang Chiung-Ju (2016): "**Is Corruption bad for Economic Growth? Evidence from Asia-Pacific Countries**", The North American Journal of Economics and Finance, Vol. 35, Elsevier Inc, PP. 247-256.
- 13- Howell Llewellyn .D (2012):"**International Country Risk Guide Methodology** ", The PRS Group Inc.
- 14- Kunieda Takuma, Okada Keisuke and Shibata Akihisa (2014):"**Corruption, Capital Account Liberalization and Economic Growth: Theory and Evidence**", International Economics, Vol. 139, Elsevier B.V, PP.80-108.
- 15- Mauro Paolo (1995):" **Corruption and Growth** ", the Quarterly Journal of Economics, Vol. 110, No. 3, the MIT Press, PP. 681-712.
- 16- Mauro Paolo (1998):" **Corruption and the Composition of Government Expenditure** ", Journal of Publics Economics, Vol. 69, Elsevier Science S.A, PP. 263-279.
- 17- Mauro Paolo (2004):" **The Persistence of Corruption and Slow Economic Growth** ", IMF Staff Papers, Vol. 51, No. 1, International Monetary Fund.
- 18- Morozumi Atsuyoshi and Veiga Francisco José (2016): "**Public Spending and Growth: The Role of Government Accountability**", European Economic Review, Vol. 89, Elsevier B.V, PP. 148-171.

- 19- Papova Yelena and Podolyajina Nataly (2014): "**Pervasive Impact of Corruption on Social System and Economic Growth**", Contemporary Issues in Business, Management and Education 2013, Procedia Social and Behavioral Sciences, Vol .110, PP. 727-737.
- 20- Saha Shrabani and Ben Ali Mohamed Sami (2017): "**Corruption and Economic Development New Evidence from the Middle Eastern and North African Countries**", Economic Analysis and Policy, Vol .54, Elsevier B.V, PP. 83-95.
- 21- Shleifer Andrei and Vishny Robert (1993): "**Corruption**", Quarterly Journal of Economics, Vol. 108, No. 3, The MIT Press, PP. 599-617.
- 22- Tanzi Vito (1998): "**Corruption around the World: Causes, Consequences, Scope and Cures**", IMF Staff Papers, Vol. 45, No. 4, International Monetary Fund, PP. 559-594.
- 23- Urrea Francisco-Javier (2007): "**Assessing Corruption An Analytical Review of Corruption Measurement and its Problems: Perception, Error and Utility** ", Edmund A. Walsh School of Foreign Service, Georgetown University.

6. ملاحق:

الملحق 1: قائمة دول العينة

إقتصاديات الدخل العالي High Income Economies (6 بلدان)	إقتصاديات الدخل المتوسط Middle Income Economies (13 بلد)
الإمارات (ARE) – البحرين (BHR) – الكويت – عمان (OMN) – قطر (QAT) السعودية (SAU)	الجزائر (DZA) – جيبوتي (DJI) – مصر (EGY) – العراق (IRQ) – الأردن (JOR) – لبنان (LBN) – ليبيا (LBY) – موريتانيا (MRT) – المغرب – السودان (SDN) – تونس (TUN) – فلسطين (WBG) – اليمن (YEM)

المصدر: إعداد الباحثين بناء على تصنيف البنك الدولي لسنة 2016

ملاحظة: بالنسبة لمجموعة دول المينا ذات الدخل المتوسط فهي الأخرى تنقسم لمجموعتين جزئيتين فتميز:

- دول المينا ذات الدخل المتوسط المرتفع نسبيا وهي: الأردن، الجزائر، العراق، لبنان ، ليبيا؛
 - دول المينا ذات الدخل المتوسط المنخفض نسبيا وهي: السودان، المغرب، اليمن، تونس، جيبوتي، فلسطين، مصر، موريتانيا.
- أما عن دول المينا المصدرة للنفط فقد اخترنا كلا من: السعودية، قطر، العراق، الكويت، الجزائر.

الملحق 2: وصف متغيرات الدراسة

رمز المتغيرة	وصف المتغيرة	المصدر
GROWTH	متوسط معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام المقاس بقاعدة تكافؤ القدرة الشرائية وبالأسعار الثابتة العالمية (سنة الأساس) خلال الفترة	(WDI 2016)
INV	متوسط حجم الاستثمار أو التراكم الخام لرأس المال (نسبة من الناتج الداخلي الخام) للفترة	(PWT 9.0)
GOVS	متوسط حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام (نسبة من الناتج الداخلي الخام)، يشمل هذا الأخير جميع النفقات الحكومية الجارية على مشتريات السلع والخدمات (بما في ذلك تعويضات العاملين)، كما تشمل أيضا نفقات الدفاع الوطني والأمن	(WDI 2016)
CCOR	مؤشر مراقبة الفساد والذي يرصد مدى استغلال القوى العامة في تحقيق أهداف خاصة على حساب المصلحة العامة للمجتمع تتراوح قيمة هذا المؤشر بين 2.5 و - 2.5 حيث توافق القيمة 2.5 أحسن أداء لهذا المؤشر ويحدث العكس كلما تقاربت قيمته من -2.5	(WGI 2016)
INTR	متغيرة التفاعل بين حجم الإنفاق الحكومي ومؤشر مراقبة الفساد أي أن:	-

$$INTR = CCOR * GOVS$$

المصدر: إعداد الباحثين إستنادا إلى قاعدتي البنك الدولي لمؤشرات التنمية العالمية ومؤشرات الحوكمة لسنة 2016 وجداول PWT 9.0

الملحق 3: أداء النمو الإقتصادي، الاستثمار، الإنفاق الحكومي، الفساد في كل بلد/مجموعة من إقتصاديات دول الـ MENA (متوسطات الفترة 1996-2015)

Country/Group	Number of countries	GROWTH (%)	INV (%)	GOVS (%)	CCOR	INTR
Algeria	1	0,85	30.17	15.78	-0.61	-9.63
Bahrain	1	0,02	28.43	15.93	0.33	5.30
Djibouti	1	0,81	21.38	28.40	-0.52	-
Egypt, Arab Rep.	1	1,00	12.19	11.65	-0.50	-5.85
Iraq	1	1,57	21.15	16.47	-1.39	-
Jorden	1	0,79	22.60	22.05	0.16	3.55
Kuwait	1	-0,41	20.82	20.15	0.46	9.30
Lebanon	1	0,07	29.50	14.91	-0.72	-
Libya	1	-1,31	-	16.53	-1.10	-
Mauritania	1	0,56	24.48	20.75	-0.46	-9.51
Morocco	1	1,22	30.13	17.86	-0.20	-3.52
Oman	1	-0,20	29.55	21.24	0.34	7.13
Qatar	1	0,62	34.94	17.86	0.93	16.63
Saudi Arabia	1	0,79	30.02	23.68	-0.18	-4.22
Sudan	1	1,57	13.11	9.95	-1.28	-
Tunisia	1	1,10	21.88	17.02	-0.76	-0.51
United Arab Emirates	1	-1,10	30.50	7.51	-0.03	6.79
Palestine	1	1,14	-	26.57	0.90	-
Yemen	1	0,03	14.10	14.15	-0.90	13.80
High Income Economies	6	-0,05	29.04	17.73	0.44	8.23
Middle Income Economies	13	0,72	18.51	17.85	-0.64	-
Lower-Middle-Income Economies	8	0,93	17.16	18.29	-0.59	-
Upper-Middle-Income Economies	5	0,40	20.68	17.15	-0.73	-
Oil Exporters	5	0,68	27.42	18.79	-0.16	2.95

المصدر: حسابات الباحثين انطلاقا من بيانات البنك الدولي (WDI 2016 and WGI 2016)

وجداول PWT 9.0